

الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة  
السيد رئيس الحكومة  
على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة

حول

برنامج الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية

عبد اللطيف أعمو  
الثلاثاء 12 فبراير 2019



منذ سنة 2015 قدمت دراسة أنجزتها إدارة الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية صورة حول الفوارق الجهوية ترسخ فكرة أن الجهات لا تتطور وفق نفس الإيقاع.

فبالنسبة للولوج إلى الحقوق الأساسية (الحق في التعليم، في الصحة، في العدالة، ...) يظهر التقرير نتيجتين أساسيتين:

أولا، أن هذه التفاوتات التي تم فحصها وفق الولوج إلى الخدمات التربوية والصحية والقضائية... لا تزال عميقة،

ثانيا، أنه من المرجح أن تتسع هذه التفاوتات، لأن أكثر المناطق حرمانا وتأخرا في العقد الماضي، هي في الغالب تلك التي تتقدم بوتيرة أقل، وبالتالي تتأخر في اللحاق بالركب.

وتؤكد تقارير صادرة عن البنك الدولي وعن المندوبية السامية للتخطيط بأنه بإمكان المغرب أن يحقق نتائج أفضل بخصوص النمو المندمج ومكافحة الفقر وتحديات التشغيل.

وتؤكد ذات التقارير على الحاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات التي يتمكن المغرب من تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية، بدءا بالحد من الفوارق الاجتماعية والجهوية.

### تحقيق النمو الشمولي المندمج:

يعاني النمو الاقتصادي والاجتماعي للمغرب من عدم قدرة الاقتصاد الوطني من الاستفادة بالشكل الأمثل من إمكانيات وقدرات الأسما



البشري المتاح، لاسيما الشباب والنساء، ومن ضعف القدرة على إعادة توزيع فرص الشغل بسرعة بين القطاعات باعتماد الكفاءة والنجاعة.

وعلى الرغم من الجهود المبذول خلال العشرية الأخيرة في التقارب التنموي بين الجهات، وفي تقليص الفجوة القائمة بين المناطق الحضرية والقروية، فإن التفاوتات بين مستويات المعيشة في كثير من الجهات ما زال قائما، ولا يزال الفقر متمركزا في الهوامش الحضرية وفي المناطق القروية والجبليّة.

وعلى الرغم من انخفاض الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد، لا يزال الإحساس بالفقر أعلى لدى كثير من الفئات، مثل الشباب والنساء والسكان القرويين.

### الإنفاق العمومي ودور القطاعات الحكومية:

يجب أن يرافق الجهد العمومي تجويد الخدمات العمومية، ويصاحب التقدم الحاصل في الجهد المبذول للحد من الفقر، بالرفع من الإنفاق العمومي، خاصة في المناطق القروية.

وعلى الحكومة أن تلعب دورا أكبر في تحسين نوعية الحياة لفائدة أكبر شرائح المجتمع والحد من عدم المساواة. باعتبار سوء الحكامة بجميع مستوياتها من المعوقات الأساسية لنمو الاقتصاد في المغرب.



## من أجل نموذج اقتصادي مفيد للجميع

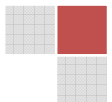
رغم التقدم الحاصل على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على وجه الخصوص، فغالبيتا السكان تعاني من اللامساواة، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة : تفاوتات في الأجور والثروة، وفي الولوج إلى سوق الشغل، واللامساواة بين الرجل والمرأة، والتفاوتات المجالية، والتفاوت في الوصول إلى التعليم والصحة والعدل والرعاية الاجتماعية والولوج إلى الخدمات العمومية.

فتلتقي بذلك كل هذه التفاوتات المتعددة الأبعاد والجوانب في عواقبها وأضرارها مع الفقر والهشاشة والمخاطر والتهميش، والتي غالبا ما تكون المرأة أول من يعاني منها.

## تحسن الوضع العام، ولكن

لقد تحسن الوضع العام للمغاربة في السنوات الأخيرة بين عامي 2001 و 2014، حيث انخفض معدل الفقر ثلاث مرات (من 15.3% إلى 4.8%)، وارتفع معدل الإنفاق السنوي الفردي من حوالي 10 آلاف درهم إلى أكثر من 15 ألف درهم للفرد الواحد، وتحسن مستوى عيش السكان الأكثر فقرا بشكل أسرع مقارنة مع بقية السكان.

لكن، يبدو أن ارتفاع الثروة يستفيد منها بشكل رئيسي قلّة قليلة من الأثرياء (3 أثرياء مغاربة فقط يملكون 4.5 مليار دولار، أي 44 مليار درهم) فثروتهم تنمو سنويا بما يوازي استهلاك 375 ألف مغربي من بين الأكثر فقرا خلال نفس الفترة.



هذا التراكم في الثروة الهائلة لفائدة عدد قليل يوازيه خصاص مهول لدى بقية السكان.

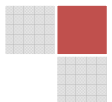
فمغربي واحد من أصل اثنين لديه مستوى معيشة أقل من 11.589 درهم في السنة ( أي حوالي 966 درهم في الشهر). وهذه النسبة أقل بكثير في المناطق القروية، حيث يكتفي نصف السكان بأقل من 8.678 درهم سنويا كمعدل في مقابل 14.270 درهم في المجال الحضري.

وإجمالاً، يظل أكثر من 1.6 مليون شخص فقراء، أي أنهم غير قادرين على توفير ما يكفي من الغذاء والضروريات الأساسية؛ ولا يزال 4.2 مليون شخص في وضع هشاشة، أي أنهم يظلون عرضة للسقوط في براثن الفقر في أي وقت.

### تفاوتات مجالية قوية

تخفي المعدلات الوطنية فجوات مجالية كبيرة، ولا يزال الفقر ضاغظاً بشكل كبير في المناطق القروية مقارنة مع المجالات الحضرية. كما أن الهشاشة أكثر انتشاراً وتوسعا في المجال القروي، مع معدلات بطالة أقوى.

كما أن الولوج إلى الخدمات العمومية، والذي يعتبر حلقة أساسية في مكافحة الفقر وتحقيق المساواة، ليس مضموناً للجميع: ففي المدن 90% فقط من الأسر تتوفر على ربط بشبكة المياه الصالح للشرب وبخدمات التطهير السائل، في حين أن معدل الحصول على الماء الصالح للشرب لا يتعدى 40% في المناطق القروية و 3% بالنسبة للصرف الصحي.



ولقد بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على المستوى الوطني 29.390 درهماً حسب أرقام المندوبية السامية للتخطيط (2017).

ويبدو أن خمس جهات لديها ناتج محلي إجمالي للفرد أعلى من المتوسط الوطني. وهي : الداخلة - وادي الذهب - (76.013 درهم) ، والدار البيضاء - سطات (46.088 درهم)، والعيون - الساقية الحمراء (42.721 درهم) ، والرباط - سلا - القنيطرة (34.826) ، وكلميم - واد نون. 32.301 درهم).

وفي مقابل ذلك، فإن جهتي طنجة - تطوان - الحسيمة (28.447 درهم) ودرعة - تافيلالت (15.809 درهم) تسجلان ناتجا محليا إجماليا للفرد أقل من المعدل الوطني.

### الشباب والنساء يستثنون بشكل أكبر من سوق الشغل

أكد أن التفاوتات في الدخل تتعزز أكثر بعدم تكافؤ فرص الولوج إلى سوق الشغل.

والمغرب يتميز بانخفاض معدل الفئات النشيطة (47٪)، ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية : ف 22 ٪ فقط من النساء يشتغلن، مقارنة مع 65 ٪ بالنسبة للرجال.



أكثر من ثلاثة أرباع (4/3) النساء خارج سوق الشغل هن ربات بيوت و 13٪ منهن فقط يتابعن دراستهن، في حين أن نصف الرجال خارج سوق الشغل هم متدرسون.

وما زال المغرب مصنفا ضمن بلدان العالم التي تتمتع فيها المرأة بأدنى مشاركة في سوق الشغل، على الرغم من أن نسبة تدرس المرأة في تزايد.

7

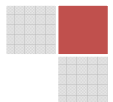
وبصرف النظر عن التمييز الذي تتعرض له في سوق الشغل، فإن المرأة المغربية لا تزال ضحية أشكال أخرى من عدم المساواة في المجال الخاص، ونادرا ما يتخذ النساء قراراتهن بشكل مستقل. و بالإضافة إلى ذلك، لا يزال التمييز القائم على النوع قائما في الميراث والطلاق والممتلكات الزوجية، وغيرها...

### تشغيل الشباب، هو تحد رئيسي آخر.

يتأثر الشباب بشكل خاص بالبطالة، لا سيما عندما يكونون قاطنين في المجال الحضري، ولديهم مستوى دراسي عالي (فحوالي ثلاثة أرباع (4/3) الخريجين الشباب عاطلون عن العمل.

### الصحة والتغطية الاجتماعية والتعليم، حقوق في قلب اللامساواة

إجمالا، يعيش 1.7 مليون مغربي (أي حوالي 28٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) بدون عمل قار، وخارج إطار التمدرس أو التدريب والتكوين المهني، و 80٪ من هؤلاء من النساء.



فيما يشتغل 80 ٪ من الشبان - الذين ينجحون في الحصول على وظيفة - في وظائف غير قارة وغير رسمية.

وهي إشكالية تضع 8 من ضمن كل 10 عمال ومشغلين خارج إطار التغطية الطبية والاجتماعية، فضلا عن الحرمان من الحقوق النقابية.

8

فيما لا يحصل قرابة 22 ٪ من العمال حتى على راتب (عمال منزليون ومساعدون أسريون ومدربون في القطاع الفلاحي). ورغم ارتفاع نسبة التغطية الصحية، إلا أنها ما تزال منخفضة للغاية ومرتبطة بمستوى المعيشة (36 ٪ من السكان).

وعلى الرغم من التحسن النسبي الإجمالي، فإن المغاربة لا يتمتعون بنفس الفرص للولوج إلى خدمات القرب في القطاع الصحي: في المغرب لا يوجد إلا 6.2 طبيب لكل 10.000 نسمة، مقابل 12 في الجزائر وتونس و 37.1 في إسبانيا.

### التعليم تحد رئيسي في مواجهة الفوارق الاجتماعية

ويشكل التعليم تحديا كبيرا للمغرب: فحوالي ثلث السكان لا يزالون أميين، وترتفع النسبة لدى النساء في المناطق القروية لتصل إلى 60 ٪.

و في السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة تـمدرس الفتيات، لتصل إلى حوالي 90 ٪. والفتيات اليوم أصبحن متعلمات مثلهن مثل الفتيان في المدارس





الابتدائية، وهن في ارتفاع في كل أسلاك الدراسة. لكن معدل الهدر المدرسي لدى الفتيات يظل مرتفعا في السلك الثانوي والجامعي (10٪).

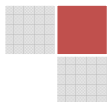
### ولعدم المساواة في الولوج إلى الخدمات التربوية عواقب ملموسة:

9

فوفقا لخلاصات دراسات المندوبية السامية للتخطيط في الموضوع، يساهم عدم تكافؤ الفرص أمام التربية والتكوين بنسبة 26.4٪ من عدم تكافؤ الدخل الفردي والأسري. والمصدر الرئيسي لعدم المساواة في الفرص هو نظام التربية والتكوين.

فالأرقام الرسمية تشير إلى أن 31.3٪ (أي حوالي ثلث مسببات عدم المساواة) تعود إلى الفرق في مستوى تكوين رب الأسرة. ففي المتوسط، يقضي المواطن المغربي حوالي أربع سنوات ونصف (4.4 سنوات) في المدرسة، وهو معدل يقل بسنتين عن المتوسط العربي (6.3 سنوات) وأقل بثلاث سنوات من المتوسط العالمي (7.7 سنوات)

هذه الفجوة الهائلة في نظامنا التعليمي توجب الفوارق وتضاعف من نسب الفقر والهشاشة. ووفقا لدراسة استقصائية أجريت في سنة 2014، يعتقد نصف المغاربة تقريبا أن التعليم هو المشكلة الرئيسية في البلاد وأن 70٪ ممن شملهم الاستطلاع قد حددوا التعليم كأحد الأولويات الثلاث الرئيسية للتنمية.



وعموما، فضعف تغطية نظامي الصحة والتعليم في المغرب يفسر بشكل كبير انخفاض مؤشر التنمية البشرية.

### ضعف في مؤشرات الحكامة

إن ضعف مستوى تقييم السياسات العمومية وربط المسؤولية بالمحاسبة، والحق في المعلومة تمنع المجتمع المدني من المشاركة الجادة والمسؤولية في بلورة سياسات عمومية فعالة.

بشكل عام، تشير التقديرات إلى أن ضعف الشفافية والمساءلة والرقابة له كلفة اقتصادية تقدر بحوالي 1.5% إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، وأنه لا يزال مصدر عدم ثقة في المؤسسات بشكل عام.

يعاني المجتمع المغربي من تفاوتات في العديد من المجالات. وهذه العناصر التي توجب عدم المساواة تزيد بدورها من بؤر الفقر والهشاشة.

ووفقا للمندوبية السامية للتخطيط، فإن تأثير الحد من الفوارق على تقليص نسب الفقر أكثر فعالية من تأثير الرفع من مؤشرات النمو. فحسب تقديرات المندوبية سيؤدي خفض مؤشرات عدم المساواة بنسبة 1% إلى انخفاض نسب الفقر بنسبة 5.9%، في حين أن هذا الانخفاض سيكون 2.9% فقط جراء التأثير على نسبة النمو.



ومن مسؤولية الحكومة الحرص على التصدي للتفاوتات الاجتماعية والمجالية، من خلال اعتماد عدالة اجتماعية ومجالية يستفيد منها الجميع.

فالتريفة التي يتم بها تدبير الاقتصاد والتوازنات الاجتماعية ليست حتمية أو جامدة، والحلول موجودة:

11

فضمان التوزيع العادل للثروة وبناء دولة الحق والقانون، وتسهيل الولوج العادل واللائق إلى سوق الشغل لفائدة النساء والشباب، واعتماد العدالة الضريبية التصاعديّة ومحاربة التهرب الضريبي والحرص على اعتماد عدالة ضريبية خالقة للثروات، يكون الهدف من ثمارها دعم الخدمات العمومية وتجويدها، والرفع من مستوى الخدمات التربوية والصحية وتقليص التفاوت في الأجور، وتحسين الحكامة الترابية من خلال المساءلة والشفافية والحق في الوصول إلى المعلومة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني. كلها عناصر مساعدة للحد من الفوارق بمختلف تجلياتها.

